

مخطوطات التراث وإشكالية المؤلف المجهول

أ.د. عبد الناصر عبد الرحمن إسماعيل العبيدي

Manuscripts of heritage problematic anonymous author

Prof. Dr. Abdul Naser Abdul Rahman Ismail Al- ubeidi

الملخص

تسعى هذه الدراسة للإهتمام بتراث الأمة العربية والدعوة الى دراستها دراسة متأنية، والمخطوطات جزء من هذا التراث، إذ لا بد من الحفاظ عليها وحمايتها والعناية بها ومن ثم القيام بتحقيقها، والسبب الرئيس الذي دعاني للكتابة في هذا الموضوع هو عزوف الكثير من الباحثين ومن طلبة الدراسات العليا في مجال فن تحقيق المخطوطات عن اختيار مئات من المخطوطات تنسب الى مؤلف مجهول والتي وردت في فهارس المخطوطات وبأعداد كبيرة، كما تهدف هذه الدراسة الى ايجاد الحلول المناسبة للكشف عن اسم المؤلف المجهول لتلك المخطوطات.

Abstract

This study seeks to interest the heritage of the arab nation and invitation to study it carefully , manuscripts are part of this heritage .they must be preserved ,protected and cared for, then investigate them. the main reason for writing about this subject is the reluctance of many researchers and graduate students in the field of investigation of manuscripts about the selection of hundreds of manuscripts is attributed to an unknown author , which appears in the manuscript catalogs and in large numbers. the aim of this study is to find appropriate solutions to reveal the name of the unknown author.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل العلوم النافعة رافعة لأهلها إلى أعلى الدرجات، كما أن العلوم الضارة هابطة بهم إلى أسفل الدرجات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كامل الأسماء والصفات، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أشرف المخلوقات. اللهم صلي وسلم على محمد، وعلى آله وأصحابه أولي الفضائل والكرامات.

أما بعد؛ يُعد تراث الأمة رمزاً لعلمها وثقافتها، فقد شكلت الحضارة العربية الإسلامية وتراثها المجيد نقطة تحول في مسيرة البشرية نحو التقدم والرقى، إذ قدمت لنا تراثاً ضخماً زاخراً بفنون العلم والأدب والدين والتاريخ، وكانت إنموذجاً استقت منه حضارات كثيرة بعضاً من تجربتها، لأنها تجربة نابغة من صميم هذه الأمة التي اختارها الله تعالى لحمل رسالته السماوية إلى البشرية جمعاء.

وهذا التراث ظل مطويًا ومركوناً على رفوف المكتبات يعاني وطأة الزمن والإهمال ومن هذا التراث المخطوطات، سنسلط الضوء في هذا البحث المتواضع والموسوم (مخطوطات التراث وإشكالية المؤلف المجهول).

والسبب الرئيس الذي دعاني للكتابة في هذا الموضوع هو عزوف الكثير من الباحثين ومن طلبة الدراسات العليا في مجال فن تحقيق المخطوطات عن اختيار مئات من المخطوطات تنسب إلى مؤلف مجهول، وهذا ما يعده البعض نقصاً في مجهوده، ولكنني حين تأملت ذلك وجدت أن هذا الرأي اقرب إلى الخطأ منه إلى الصواب بسبب إهمال مئات المخطوطات ربما آلاف مما تنسب إلى مجهول وهذه المخطوطات ربما تحتوي على مادة فكرية وعلمية لا توجد في غيرها من الكتب المنسوبة إلى مؤلفها.

وقد اقتضت ضرورة البحث أن ينتظم بمقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وكما يلي:
المبحث الأول: التعريف بـ(المخطوطات) والتعريف بـ(التراث) لغةً واصطلاحاً.
المبحث الثاني: تناولنا فيه موضوع توثيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

المبحث الثالث: تناولنا فيه آراء المحققين في مسألة جهالة اسم المؤلف وعنوان كتابه.
الخاتمة: إذ عرضنا فيها ملخصاً لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..



• المبحث الأول: التعريف بـ(المخطوطات)، و(التراث):

١. المخطوطات:

المخطوطات لغةً: جمع، مفردُها مخطوطة، جذرها اللغوي (خ ط ط) أي كتب بالقلم فأن قيل: كتاب مخطوط فهو مكتوب فيه^(١).

المخطوطات اصطلاحاً: وهي الكتب المخطوطة بخط سواء اكانت على شكل لفائف، أو في شكل صحف ضم بعضها إلى البعض في دفاتر أو كراريس^(٢).

وتضم هذه المخطوطات النتاج الفكري للحضارة العربية الإسلامية، إذ يقول كوركيس عواد: «تراث حقبة طويلة من الزمن امتدت أكثر من أربعة عشر قرناً، وتظافر على تأليفها واستنساخها، ألوف من العلماء والأدباء والخطاطين، طوال هذه القرون، المتعاقبة حتى بلغ ما صنفوه في مختلف مناحي الفكر رقماً كبيراً جداً ويقدر العارفون بهذه المخطوطات، المتبعون لمظانها أنّ الموجود منها اليوم في مشارق الأرض ومغاربها، لا يقل عن أربعة ملايين مخطوط عربي، انتشرت في مختلف بقاع العالم»^(٣).

٢. التراث:

التراث لغةً: مأخوذ من ورث، فالتاء مبدلة من واو هي فاء الكلمة، والورث أو الإرث بمعنى: البقاء، والوارث بمعنى: الباقي، والميراث أو التراث سمي بذلك لأنه يبقى بعد ذهاب صاحبه، والورثة لانهم يبقون بعد مورثهم^(٤)، قال تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾^(٥).

(١) الزبيدي، محمد مرتضى (ت: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من شرح جواهر القاموس، (القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م) ١٩/ ٢٥٦؛ إبراهيم، عبد العزيز: تحقيق النص قراءة في الروايتين: الأولى والثانية، (ط/ ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م).

(٢) فتوحى، ميري عبودي: فهرسة المخطوط العربي، (وزارة الإعلام، بغداد، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م).

(٣) عواد، كوركيس: أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، (وزارة الإعلام، بغداد).

(٤) الفراهيدي، الخليل بن احمد (ت: ١٧٠هـ)، العين، تحقيق: د. مهدي الخزومي، د. ابراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال) ٨/ ٢٣٤.

(٥) سورة الفجر: الآية / ١٩.

التراث اصطلاحاً: التراث والميراث كل ما يخلفه الإنسان من مال أو علم أو نحوهما، وفي الحديث النبوي الشريف: (العلماء ورثة الأنبياء)^(١).

• المبحث الثاني: توثيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف

إذا تأملنا في النتاج العربي الفكري وجدنا انه يحصل في نسبة كثير من الكتب الى غير أصحابها، وقد حفلت كتب الفهارس بكثير من ذلك^(٢).

إذ يتطلب على المحقق ان يتأكد من صحة عنوان الكتاب إلى مؤلفه بالاطلاع على ما ألفه صاحبه من كتب ومن خلال تلك المؤلفات قد يمكنه من العثور على مؤلف الكتاب حين يشير إليه في مؤلفاته أو يذكره في مقدمة كتبه.

ومن ذلك كتاب نسب للجاحظ وعنوانه «تنبيه الملوك والمكايد»^(٣)، وظهر فيما بعد ان هذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك قد وجد بعد التحقيق ان احد أبوابه بعنوان «نكت من مكايد كافور الاخشيدي» وكافور الاخشيدي كان حياً بين سني (٣٥٧ و ٣٩) فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ المتوفي سنة (٢٥٥هـ) بعشرات السنين^(٤).

ومن الأمثلة أيضاً كتاب شرح ديوان المتنبي، نسب إلى أبي البقاء العكبري، المتوفي (٦١٦هـ) وطبع أربع طبعات، منها: طبعة بولاق سنة ١٢٨٧هـ وآخرها طبعة الحلبي سنة (١٣٩١هـ)، بتحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي. وقد انتهى الأستاذ مصطفى جواد إلى أنه من تأليف: عفيف الدين علي بن عدلان الموصلبي المتوفي سنة (٦٦٦هـ).

(١) الطويل، السيد رزق: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، (ط/٢، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٠).

(٢) ينظر: ابن الحنائي، علاء الدين بن امر الله (ت: ٩٧٩هـ)، طبقات الحنفية، دراسة وتحقيق: أ. د. محيي هلال السرحان، مطبعة ديوان الوقف السني، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م) / ١ / ٩٠؛ السرحان، محيي هلال: تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، (مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م) ٢٤٤.

(٣) منه نسخة خطية محفوظة في مكتبة معهد المخطوطات العربية عن دار الكتب المصرية، ينظر: خزانه التراث: ٥٩ / ٤٠٨.

(٤) هارون، عبد السلام: تحقيق النصوص ونشرها، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م) ٢٢٦.

وهذه النتيجة ثمرة لقراءة متأنية لمضمون الكتاب، فاكتشف هذه القرائن:
أ. العكبري كان ضريراً، وترجم له الصفدي في «نكت الهميان» ثم تجدي في مقدمة الكتاب أن مؤلفه قرأ الديوان على الشيخ مكّي بن ريان الموصلي.
ب. يذكر الشارح أثناء الشرح أنه انحدر من الموصل ماراً بسامراء، ورأى موضع الغيبة المعروف عند الشيعة الأمامية.
ج. ذكر أنه نقل بخطه فوائد من كتاب الأمامي لابن الشجري.

هذه الشواهد لا تنطبق على عالم ضريّر، فقد بصره وهو شاب ولم يترك بغداد إلا إلى مواضع قريبة منها، وإنما هذه الأوصاف تنطبق على رجل آخر، هو سمي العكبري، وانتهت حياته في منتصف القرن السابع، وهذه الأوصاف تنطبق عليه، وهو الذي ورد اسمه أثناء الشرح^(١).
ويؤكد أيضاً الأستاذ عبد السلام هارون في مسألة ضبط عنوان الكتاب واسم المؤلف، إذ يقول: «الذي صح عنوانه، وأسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه»^(٢).

ومن ذلك أيضاً كتاب «طبقات الحنفية» قد نسب إلى طاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ / ١٥٦١م) وتبين فيما بعد انه من تأليف المولى علاء الدين بن امر الله الحميدي المعروف بـ (ابن الحنائي) (ت: ٩٧٩هـ / ١٥٧٢م) إذ يقول الدكتور محيي هلال السرحان: «قبل ما يقرب من نصف قرن من الزمان، وبالضبط في سنة (١٩٥٤م) طبع كتاب بعنوان «طبقات الفقهاء» منسوب إلى طاش كبري زاده بمطبعة نينوى بالموصل، ومن ذلك الحين والشك يساورني في نسبة هذا الكتاب إلى المؤلف الجليل وقد بينت ذلك في بحث لي بعنوان «تصحيح خطأ كبير: كتاب طبقات الفقهاء المنسوب إلى طاش كبري زاده هو لابن الحنائي»^(٣).

(١) الطويل: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث: ٢٠٥.

(٢) المرجع نفسه: ٣٩.

(٣) ابن الحنائي: طبقات الحنفية: ١ / ٨٩؛ تصحيح خطأ كبير: كتاب طبقات الفقهاء المنسوب إلى طاش كبري زاده هو لابن الحنائي، مجلة المورد، العدد المزدوج (٣-٤) من المجلد العاشر، بغداد، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م) ٤٨٣ وما بعدها.

وتُعد الروايات التاريخية الموجودة في بطون الكتب من الأهمية بمكان إذ تعيننا على التعرف الى المؤلف، إذ يقول برجستراسر: «وتُعد الاعتبارات التاريخية من اقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها، فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه جدير بان يسقط من حساب ذلك المؤلف»^(١).

أو بعض الأحيان ترد أسماء كتبه في مؤلفاته الأخرى، هذا ما نجده في كتاب «الأسرار الخفية» جاء ذكر الكتاب بهذا العنوان ضمن مؤلفات الحلي عند ترجمته لنفسه في كتابه «خلاصة الأقوال»^(٢).

ويعلق الدكتور صالح مهدي أيضاً على هذا الموضوع، فيقول: «ولا ريب في ان ذكر المؤلف لكتابه هذا وإحالاته للقارئ عليه اعلى أشكال التحقق من عنوان الكتاب ونسبته، وأهم وثيقة يستند المحقق في تحديد عنوان الكتاب ومؤلفه»^(٣).

وترجع كريمة بلخيري المؤلف المجهول لأسباب اربعة، إذ تقول: «وتجدر الاشارة هنا الى ان الظاهرة ليست بأمر حدث صدفة أو عبث بل ذلك راجع الى عدة أسباب يمكن أجمالها في أربعة أسباب، وهي البتر الذي تتعرض له غالباً الورقات الاولى والاخيرة للمخطوط، والطمس الذي يصيب الصفحات الاولى من المخطوط لسوء التخزين الذي يطال المخطوطات وتعرضها للرطوبة، إضافة الى الخوف والتقية وهذا سبب قوي في مجال الكتابة التاريخية خصوصاً تلك التي تؤرخ لأحوال السياسة والسلاطين فتعارض سياساتهم أو تطعن في مذهبهم، ثم هناك السبب الرابع ويتجلى في الخلاف حول نسبة الكتاب لمؤرخ دون اخر أو نسبته لمؤلف ما لفترة زمنية ثم بعد ذلك يتم التعرف على مؤلفه الاصيلي»^(٤).

(١) أصول نقد النصوص ونشرها، تقديم: د. محمد البكري، (وزارة الثقافة، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م) ٥٧-٨٧.

(٢) الهاشم، صالح مهدي: تحقيق المخطوطات (مقالة منشورة في مجلة التراث العلمي العربي، العدد الرابع، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م) ٨٨.

(٣) المرجع نفسه: ٨٨.

(٤) كريمة بلخيري، موقع رقيم، www.rqiim.com.

• الأسباب التي تدفع إلى عدم وضع اسم المؤلف الحقيقي على كتابه:

يتضح من خلال ما تقدم ان أسماء المؤلفين وان وجدت على المخطوطات فليست هي أمراً مسلماً به بان هؤلاء المؤلفين هم الذين الفوا هذه الكتب، وسنذكر أهم الأسباب التي تدفع إلى عدم وضع اسم المؤلف الحقيقي على كتابه وهي:

١. أسباب سياسية، تدفع احد المؤلفين إلى عدم تسجيل اسمه على كتابه خوفاً من السلطان، أو ربما يضع اسماً آخر عليه خوفاً من ان ينسبه إلى نفسه.

٢. سبب ديني، هو ان بعض هؤلاء من الذين لم يسجلوا اسماهم على مؤلفاتهم كان قصدهم طلب الثواب والأجر من الله تعالى وليس طلب الشهرة والمال.

٣. هو جهالة النساخ الذين فيهم العالم والجاهل والذين تفننوا في تحريف بعض أسماء وعناوين المؤلفين وكتبهم بقصد أو غير قصد، وقد يصل بهم الأمر في ذلك الى التلاعب في بعض المتون انسجاماً مع مذهبيتهم وتعصبهم، وربما يجد ان في المتن خطأ ويحاول تصحيحه بنفسه دون ذكر ذلك وهذه هي الطامة الكبرى التي قد يقع فيها أغلب المحققين فلا نجد بعد كل ما تقدم أن هناك مؤلفات تنسب الى مجهول بعد كل الاسباب التي تم شرحها سابقاً.

اذن نخرج بحصيلة في هذا ان الكتب التي تنسب الى مجهول هي كتب لا تقل قيمة عن الكتب التي نسبت الى مؤلفها وبسبب ان أهمية تلك الكتب تكمن في السر الذي دفع مؤلفها الى عدم تدوين اسمه عليها ولا يخرج عن أحد الاسباب السابقة التي مر ذكرها سابقاً.

• آراء المحققين في ذلك وعملهم في نسبة الكتاب إلى مؤلف مجهول:

• نسجل بعض الآراء التي قيلت في هذا الموضوع:

مبتدأين بقول المسعودي (ت: ٣٤٦هـ / ٩٥٧م)، إذ ينتقد العلماء المتقدمين في عمليات التحريف والتصحيح التي تقع في الكتب بقصد أو من غير قصد، فيقول: «من حرف شيئاً من مبناه، أو أزال ركناً من مبناه، أو طمس واضحة من معالمه، أو لبس شاهده من تراجمه، أو غيره، أو بدله، أو أختصره، أو نسبه إلى غيرنا، أو أضافه إلى سوانا فوفاه من غضب الله وسرعة نقمه وفوادح بلاياه ما يعجز عنه صبره ويحار له فكره، وجعله الله مثله للعالمين وعدة للمعتبرين»^(١).

(١) علي بن الحسين (ت: ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، (مذيل بترجمة فرنسية، باريس، ١٨٦١ -

ويعلق الدكتور مصطفى جواد (رحمه الله) على هذا الموضوع، إذ يقول: «ربما يصادف المحقق مخطوطاً قد كتب عليه أسم لا ينطبق على موضوعه.. أو كتب عليه أسم غير مؤلفه... وإنَّ منهم مَنْ يجد الكتاب خلوا من أسم مؤلفه وأسم الكتاب، فيضع له اسماً بحسب ما يراه صواباً، والتوجيه الذي يراه أن يتم تحقيق أسم الكتاب بالدراسة الداخلية التي يعنى بها انطباق موضوع المسمى على الاسم والخارجية هي البحث عن أسم الكتاب في فهرس الكتب القديمة»^(١).

ويرى الدكتور محيي هلال السرحان في نسبة الكتاب الى مجهول، فيقول: «ولا شك ان خبرة المحقق واطلاعه الواسع على اساليب المؤلفين وما كتبه الاوائل ستقوم بدور كبير في مساعدة المحقق على بلوغ غايته»^(٢).

ويذكر لنا الدكتور محمد السيد بلاسي ملاحظاته للتغلب على مشكلة العنوان المجهول، أو أسم المؤلف المجهول، فيقول: «اما عنوان الكتاب وأسم المؤلف فغالباً ما يذكران في المقدمة، وفي حالة فقد أجزاء من المقدمة أو طمس احدي هاتين المعلومتين، أو جزء من أيهما كأن نعثر على عنوان الكتاب ولا نعثر على أسم المؤلف، أو نعثر على أسم الكتاب أو أسم المؤلف ناقصين، في مثل هذه الحالات يلزم الرجوع إلى الكتب البليوغرافية التي تحصى أسماء المؤلفين، إما اذا فقدت المقدمة وفقد معها أسم الكتاب وأسم مؤلفه فلا سبيل إلى التعرف على شخصيته إلا من خلال قراءة النص وتحديد موضوعه، والتمرس بأساليب المؤلفين وخصائصهم، والرجوع إلى الكتب الموسوعية أو كتب التخصص التي قد تكون نقلت نصوصاً عن هذا الكتاب وسمته أو ذكرت مؤلفه، وتلك كلها أمور تحتاج الى خبرة واسعة بالتراث العربي وإحاطة شاملة بخصائص المؤلفين»^(٣).

ويبدي موفق عبد الله عبد القادر حلوله لتجاوز مشكلة العنوان والمؤلف المجهول، إذ يقول: «لا بد أن يتأكد من تسمية الكتاب وصحة نسبته إلى المصنف. ويجب ألا يضيف المحقق الاسم

٢٧/١ (م١٩٣٠).

(١) أمالي مصطفى جواد، (مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الأول) ١٢٦؛ إبراهيم: تحقيق النص: ٢٧.

(٢) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية: ٣١٩.

(٣) أصول تحقيق المخطوطات، (أرشيف ملتقى أهل التفسير، العدد الرابع، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م) ٢١٩٦.

من عنده لأن الأمانة العلمية تقضي ذلك». ويجب اتباع الخطوات التالية:

١. الرجوع إلى ترجمة المصنف من كتب التراجم للتأكد من تسمية الكتاب.
٢. الرجوع إلى كتب الفهارس ككتاب الفهرست لابن نديم أو غيره من الكتب.
٣. قراءة مقدمة الكتاب وتصفح أجزائه بدقة إذ قد يصرح المصنف باسم الكتاب في ثناياه أو في آخره.

إذا لم نعثر على اسم الكتاب إطلاقاً ينظر في مادته العلمية وبعد تحديدها نرجع إلى المؤلفات التي كتبت في الفن لعلها تقتبس منه وتشير إليه. ومن الواجب على المحقق في أمثال هذه الحالات الاستعانة بذوي الخبرات من أهل العلم والدراية والاستفادة منهم في التعرف على طبيعة الكتاب وبالتالي محاولة التوصل إلى اسم المؤلف وكتابه^(١).

ويذهب السيد رزق الطويل موضحاً بعض الحلول التي تواجه المحقق في هذا الموضوع، إذ يقول: «وهذه قضية بالغة الأهمية أن يتعرف المحقق مؤلف الكتاب الذي يريد تحقيقه، إذا لم يكن مكتوباً على الصفحة الأولى للمخطوط، ويمكن محاولة ذلك بقراءة جيدة للنص المخطوط، فقد يعثر القارئ على اسم المؤلف، أو على عصره، أو يذكر أثناء الصفحات اسم أحد شيوخه، وقد يعرض آراء منسوبة إلى المؤلف المجهول، وهذه الآراء معروفة لدى جمهرة العلماء صاحبها وقائلها، وفي أغلب الظن سيعثر الباحث على أمارات، أو إشارات تدل على مؤلف بعينه يغلب على الظن نسبة المخطوط إليه، أو على الأقل تضيق دائرة الظنون، وإذا لم نصل إلى القطع يمكن أن ينشر النص المخطوط وتيسر قراءته للناس، ويذكر المحقق جهوده التي بذلها وما انتهى إليه الأمر بشأنها، وإذا ذكر للمخطوط مصنف معين فلا يعفينا هذا من توثيق ما كتب، وذلك بإحدى الوسائل الآتية»:

أ. قراءة النص لعل الباحث يجد فيه ما يؤكد خطأ النسبة المثبتة على الصفحة الأولى، أو ما يشير إلى علم آخر هو أولى بنسبة المخطوط إليه.

(١) توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، (المكتبة المكية، والمكتبة البغدادية، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/م) ٤٩-٥٣.

ب. فهارس المؤلفين والكتب.

ج. كتب التراجم والطبقات.

د. فهارس المكتبات العامة والخاصة، بما فيها من مخطوط ومطبوع^(١).

ويقول الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي حين تمكن من معرفة مؤلف كتاب «المباني لنظم المعاني» بعد ان كان مجهول المؤلف لسنين معلقاً على مقدمة تحقيق جيفري لهذا الكتاب، إذ يقول: «فأما من حيث اللغة فواضح الاسلوب المشرقي في عرضها، ولا ابالغ اذا قلت: إن الاسلوب اللغوي الذي كتبت به الرسالة بعيد كل البعد عن الاسلوب المغربي- الاندلسي - المتميز بصبغته الادبية من الجناس وغيره من المحسنات البديعية. واما من حيث «اسانيده» واعني شيوخه المباشرين الذين روى عنهم فهم غير معروفين - عندي - ولم اجد ذكراً في المصادر المتوفرة ما عدا شيخه ابن الهيصم والفارسي الذين لا شك انهما مشرقيان وليسا مغربين^(٢).

ويقول يوسف زيدان: «وفي التراث العربي الكثير من المخطوطات مجهولة المؤلف والمواقف الرائعة والاقوال البديعة مجهولة الصاحب، ولكم تفكرت في هؤلاء المجهولين الذين اثرهم في بعض الاحيان ابلغ من المشهورين»^(٣).

ويذهب احمد عطية بالقول: «هي ظاهرة مقلقة يصاب على أثرها المعني بالتراث بنوع من الهمم»^(٤).

ونلاحظ ان الكتب التي وجد عليها أسم المؤلف هي كتب غير دقيقة حتى تحقق نسبة الكتاب إلى مؤلف ويظهر المؤلف الشرعي لهذا الكتاب ان كان موجوداً على صفحة العنوان وان لم يكن موجوداً، وهذا ما ذهب إليه الدكتور بشار عواد معروف باعترافه، إذ يقول: «وان اغلب

(١) الطويل: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث: ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) الشنقيطي، احمد، كتاب المباني لم يعد مجهول المؤلف، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (١٩٩٥م) ٢٤٨؛ قدوري، غانم، مؤلف التفسير المسمى: كتاب المباني لنظم المعاني، مجلة الرسالة الاسلامية، العدد/ ١٦٤ و ١٦٥، بغداد، العراق، (١٩٨٣م) ٢٤٣-٢٥٥.

(٣) زيدان، يوسف، التراث المجهول: أطلاله على عالم المخطوطات، ط/ ٢، دار الامين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (١٩٩٧م) ١٦.

(٤) المرجع نفسه، ٢١٥.

المخطوطات العربية كثيرة التصحيف والتحريف والسقط ونحو ذلك مما هو معروف عن أهل المعرفة به»^(١).

ويعلق السيد رزق الطويل أيضاً بقوله: «وقد يأتي المخطوط بلا عنوان، وذلك يرجع لضياح الورقة الأولى، أو يكون هناك خرق في موضع العنوان بفعل الأرضة، أو بتلاعب النساخ والتجار لحاجة في نفوسهم، أو يكون العنوان مطموساً بسبب الرطوبة».

وهناك وضع ثابت بأن يأتي المخطوط وقد تغير عنوانه إما للجهل بعنوانه، أو تزييف العنوان لأهداف شخصية، أو تجارية، أو بسبب اجتهاد خاطئ.

في الحالتين الأخيرتين يمكن التعرف على العنوان الصحيح للكتاب بما يأتي:

١. القراءة المتأنية للكتاب.

٢. الرجوع إلى فهرس الكتب للوقوف على العنوان، وذلك بذكر موضوع الكتاب، أو مؤلف

الكتاب^(٢).

ومن المشاكل التي تواجه المحققين في نسبة الكتاب إلى مؤلف مجهول هو التشابه بعناوين الكتب نحو ما نجده عند أبي تمام الذي ألف كتاب بعنوان «الحماسة» وألف تلميذه البحري كتاب بعنوان أيضاً «الحماسة»، وألف الماوردي كتاب بعنوان «الحاوي الكبير»، وألف القزويني كتاب بعنوان «الحاوي».

أما كتب القضاء قد كان التشابه والخلط بينهما كبيراً ذلك بسبب إنها كانت تتحدث حول أدب القضاء والقضاة فظهرت عدة كتب باسم «أدب القضاء»^(٣)، ومن الأمثلة على ذلك كتاب «الأحكام السلطانية» إذ ألف الماوردي (ت: ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) كتاب بهذا العنوان، وألف أبو يعلى محمد بن الحسن الفراء الحنبلي (ت: ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م) أيضاً بنفس العنوان لقد زاد التشابه من الكتابين إلى حد كانت فيه العبارتان واحدة لولا أن أبا يعلى يذكر فروع الإمام أحمد

(١) ضبط النص وتحقيقه، (بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع، العدد/ ٣١، ١٩٨٠) ٣٠.

(٢) الطويل: المرجع السابق: ٢٠٦.

(٣) ينظر: السرحان: المرجع السابق: ٢٢٠.

(ت: ٢٤١هـ/ ٨٥٥ م)، ويذكر الماوردي في كتابه مذهب الشافعية^(١).

ومن المشاكل الأخرى التي أكد عليها المحققون أن يوضع أسم مؤلف آخر على المخطوطة في نسبة إلى غير مؤلفها وذلك يحصل سهواً، أو عمداً وقد أكدوا الحل هذه المشكلة من خلال الرجوع إلى مادة الكتاب نفسه وقد يكون فيه ما ينفي تلك النسبة ومن الأمثلة على ذلك التي ضمنتها مكتبة مسجد فاتح ستانبول برقم حفظ (٣٤٩٥ فاتح)^(٢)، ووضع عليها عنوان «الرتبة في طلب الحسبة» ونسبت إلى نور الدين علي بن أبي عبد الله محمد الماوردي، وأشار إليها المرحوم فؤاد سيد في فهرس المخطوطات المصورة^(٣). وسماها «كتاب الحسبة» وأشار أيضاً إلى نسخة أخرى في المكتبة الخالدية بالقدس بعنوان «كتاب الأحكام في الحسبة الشريفة ونسبها للإمام أبي الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي المتوفى سنة (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨ م) صاحب الأحكام السلطانية وأدب الدنيا وغيرهما، وقد أكد هذا السيد أحمد سامح الخالدي صاحب المكتبة الخالدية بالقدس حيث عقب على مقالة للأستاذ محمد كرد علي في نقده لكتاب «معالم القرية في أحكام الحسبة» لابن الأخوة (ت: ٧٢٩هـ/ ١٣٢٨ م)^(٤)، حين طبعه المستشرق (روبن ليفي) سنة ١٩٣٧ م. فان هذا الكتاب ليس للماوردي من قريب أو بعيد، وان ثبت أسمه على أصل مخطوطة مسجد فاتح وعلى أصل مخطوطة مسجد فاتح وعلى أصل نسخة المكتبة الخالدية كما أخبر السيد احمد سامح الخالدي صاحب المكتبة نفسها بذلك^(٥).

ومن المشاكل الأخرى في هذا الموضوع أن بعض المؤلفين كان يؤلف الكتاب الواحد مختصراً مرة ومفصلاً مرة أخرى وكان بعضهم يملئ الكتاب الواحد أكثر من مرة فيتعرض إلى الزيادة

(١) الماوردي، علي بن حبيب (ت: ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: محمد حامد الفقي، (ط/ ١، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨ م) ٤٤ ضمن مقدمة الكتاب.

(٢) ينظر: خزانة التراث: ٦٩٦/٣٣.

(٣) فهرس المخطوطات المصورة لمعهد إحياء المخطوطات العربية، (دار الرياض، القاهرة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤ م) ١/ ٥٥١ برقم (٢٤ سياسة).

(٤) توجد منه نسخة خطية في المكتبة المركزية، المملكة العربية السعودية، الرياض، برقم حفظ (٥٠٢٣، ١١٥). ينظر: خزانة التراث: ٤٧١/٦٠.

(٥) ينظر: السرحان: المرجع السابق: ٢٢٢-٢٢٣.

والنقصان وينتج عن كل مجلس من مجالس الأملاء آلاف النسخ التي تختلف كل منها عن الأخرى.

أما الأستاذان نوري حمودي القيسي وسامي مكي العاني فقد اتفقا على انه: «لن يكون جميع نسخ المخطوطات من العلماء المعروفين بالدقة والضبط، وقد يكون بينهم كثير من الجهال الذين اتخذوا مهنتهم فزهق نسخ مخطوطاتهم بالأوهام التي تشين تلك النسخ وتقلل من قيمتها»^(١). ومن الأدلة التي يمكن الاستدلال بها على مؤلف المخطوط المجهول عمداً تأكيد المؤلفين العرب المتقدمين على ضرورة تسجيل أسم الناسخ على صفحة العنوان وتاريخ النسخ فيمكن الاستدلال ولو بنسبة ضئيلة على المؤلف المجهول من خلال ترجمة حياة الناسخ ومعرفة تاريخ النسخ المسجل على الكتاب وكذلك من خلال قدم النسخة، ومن خلال معرفة الخط والورق^(٢). ويبيدي فاروق السامرائي رأيه في هذا الموضوع، فيقول: فأحياناً قد يختفي أسم المؤلف من النسخة في حالة وجوده على ظاهر المخطوط، فلا يكفي ذلك للحكم على صحة أسم المؤلف، فيمكن الباحث الاهتداء إلى أسم مؤلف المخطوط، وصحة نسبته إليه باعتماد مصنفات اختصت بذلك منها «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م)، و «الفهرست» لابن النديم (ت: ٣٨٥هـ / ٩٦٨م)، و «أنباه الرواة على أنباه النحاة» للقفطي (ت: ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م)، و «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ / ١٦٥٦م)، و «الأعلام»، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين» للزركلي (ت: ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م)، و «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين، و «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان^(٣).

(١) س: منهج تحقيق النصوص ونشرها، (مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥م) ٩٤.

(٢) ينظر: طه، عبد الواحد ذنون: أصول البحث التاريخي، (جامعة الموصل، كلية التربية، دار الحكمة للطباعة، الموصل، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م) ٢٠١.

(٣) ينظر السامرائي، فاروق: المنهج الحديث للبحث في العلوم الانسانية، (ط / ١، دار الفرقان، الاردن، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م) ١٢٦.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح انه قد اشتركت عدة عوامل في وجود مشكلة المؤلف المجهول يمكن إجمالها بعدة نقاط وهي:

أولاً: جهالة النساخ في تدوين أسماء المؤلفين أو أنسابهم بكتابة أسم المؤلف بسبب التعب والجهد أو في أحيان أخرى يتقصدون بعدم ذكر أسم المؤلف بسبب أو لآخر.

ثانياً: لقد عمد بعض المؤلفين إلى مراجعة كتبهم وإضافة مواد أخرى أو حذف بعض المواد فحذفوها من بعض النسخ والتي أثارت شكوك بعض النساخ من نسبة هذه النسخ لهذا المؤلف فتركوها بدون مؤلف.

ثالثاً: كان للأوضاع السياسية التي عاصرها بعض المؤلفين أثر كبير في عدم ذكر أسمائهم على مؤلفاتهم خوفاً من المسائلة من السلطان.

رابعاً: كان أحد الأسباب المهمة لعدم وجود أسم المؤلف على نسخة المخطوطة وكما يرى الباحث هو بسبب أن المؤلف قد ألف كتابه هذا بطلب الأجر والثواب من الله تعالى وتقرباً إليه. من خلال ما تقدم يرى الباحث أن مشكلة مجهولية المؤلف مشكلة قديمة قد عانى منها المتقدمون من العلماء مثل ما يعاني منها الآن المحققون لتلك النصوص القديمة وبعد أن سقنا آراء أولئك العلماء والمحققين والذين قدموا لنا مناهج تحقيقية، ومنها كيفية التعرف والوصول الى أسم المؤلف بسلوك عدة طرق على الباحث أو المحقق المبتدئ أن يتبعها ويتطلب منه الرجوع الى تلك القواعد والمناهج التي ذكرناها سابقاً في هذا البحث.



المصادر والمراجع

• أولاً: المصادر الاولية

ابن الحنائي، علاء الدين بن امر الله (ت: ٩٧٩هـ).

١- طبقات الحنفية، تحقيق: د. محي هلال السرحان، (ط / ١، مطبعة ديوان الوقف السني، بغداد، العراق، ٢٠٠٥).

الفراهيدي، خليل بن احمد (ت: ١٧٠هـ).

٢- العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. ابراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال).

الموردي، علي بن حبيب (ت: ٤٥٠هـ).

٣- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: محمد حامد الفقي، (ط / ١، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٨م).

المسعودي، علي بن الحسين (ت: ٣٤٦هـ).

٤- مروج الذهب ومعادن الجوهر، (مذيل بترجمة فرنسية، باريس، ١٨٦١-١٩٣٠م).

• ثانياً: المراجع الحديثة

إبراهيم، عبد العزيز:

٥- تحقيق النص قراءة في الروايتين: الأولى والثانية، (ط / ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م).

برجستراسر:

٦- أصول نقد النصوص ونشرها، تقديم: د. محمد البكري، (وزارة الثقافة، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م).

بلاسي، محمد السيد علي:

٧- أصول تحقيق المخطوطات، (أرشيف ملتقى أهل التفسير، العدد الرابع، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م).

بلخيري، كريمة:

٨- ظاهرة المؤلفات مجهولة المؤلف في تاريخ المغرب الوسيط، موقع رقيم،

www.rqiim.com.

البياتي، مصطفى جواد:

٩- أمالي مصطفى جواد، (مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الأول).

الزبيدي، محمد مرتضى (ت: ١٢٠٥هـ):

١٠- تاج العروس من شرح جواهر القاموس، (القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م).

زيدان، يوسف:

١١- التراث المجهول: أطلاله على عالم المخطوطات، (ط/ ٢، دار الامين للطباعة والنشر،

القاهرة، مصر).

السامرائي، فاروق:

١٢- المنهج الحديث للبحث في العلوم الانسانية، (ط/ ١، دار الفرقان، الاردن، ١٩٩٦م).

السرхан، محيي هلال:

١٣- تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، (مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

الشنقيطي، احمد:

١٤- كتاب المباني لم يعد مجهول المؤلف، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،

١٩٩٥م).

طه، عبد الواحد ذنون:

١٥- أصول البحث التاريخي، (جامعة الموصل، كلية التربية، دار الحكمة للطباعة، الموصل،

١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).

الطويل، السيد رزق:

١٦- مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، (ط/ ٢، المكتبة الأزهرية للتراث).

عبد القادر، موفق عبد الله:

١٧- توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، (المكتبة المكية، والمكتبة البغدادية، مكة

- المكرمة، ١٤١٤هـ).
عواد، كوركيس:
١٨- أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، (وزارة الإعلام، بغداد).
فتوح، ميري عبودي:
١٩- فهرسة المخطوط العربية، (وزارة الإعلام، ١٤٠١هـ / ١٩٨٠م).
قدوري، غانم:
٢٠- مؤلف التفسير المسمى: كتاب المباني لنظم المعاني، مجلة الرسالة الإسلامية، العدد/ ١٦٤
و١٦٥، بغداد، العراق، ١٩٨٣م).
القيسي، نوري حمودي، والعياني، سامي مكّي:
٢١- منهج تحقيق النصوص ونشرها، (مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥م).
مركز الملك فيصل:
٢٢- فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم
تتضمن على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن
العالمية، المملكة العربية السعودية.
معروف، بشار عواد:
٢٣- ضبط النص وتحقيقه، (بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع،
العدد/ ٣١، ١٩٨٠).
هارون، عبد السلام:
٢٤- تحقيق النصوص ونشرها، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).
الهاشم، صالح مهدي:
٢٥- تحقيق المخطوطات (مقالة منشورة في مجلة التراث العلمي العربي، العدد الرابع،
١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).

